

شركة قطر للسينما وتوزيع الأفلام
شركة مساهمة قطرية (ش . م . ق . ع)

توزيع الأرباح

شركة قطر للسينما وتوزيع الافلام

شركة مساهمة قطريه (ش.م.ق.ع)

توزيع الأرباح

تعتبر سياسة توزيع الأرباح من أهم السياسات التمويلية في الشركات نظراً لعلاقتها المباشرة بالمساهمين وإنعكاساتها على سعر السهم في السوق . حيث تتعلق بقرار تقسيم أرباح الشركة الصافية ما بين أرباح موزعة على المساهمين وأرباح محتجزة . وطبقاً لنماذج تسعير الأسهم فإن سعر السهم بسوق الأوراق المالية يتأثر بسياسة توزيع الأرباح التي تتبناها الشركة ومن جانب آخر يتأثر سعر السهم أيضاً بمعدل نمو الشركة والذي يتأثر بدوره وبصورة مباشرة بمقدار الأرباح التي يتم احتجازها وإعادة استثمارها في الشركة . ففي حالة احتجاز المزيد من الأرباح (نتيجة توزيع مقدار أقل من العائد) فإن ذلك يؤدي إلى زياد معدل النمو وبالتالي زيادة سعر السهم بينما يؤدي تخفيض الأرباح المحتجزة نتيجة زيادة مقدار العائد الموزع إلى تخفيض معدل النمو مما يؤدي بدوره إلى تخفيض سعر السهم .

ومما تقدم يتضح لنا ان زيادة مقدار العائد الموزع تؤثر بصورة إيجابية على سعر السهم ، بينما تؤدي في الوقت نفسه إلى تخفيض الأرباح المحتجزة وبالتالي تخفيض معدل النمو مما يؤثر بصورة سلبية على سعر السهم ونظراً لأن هدف الشركة يتمثل في تعظيم ثروة المساهمين من خلال الوصول بسعر السهم إلى أعلى مستوى ممكن فإن تحقيق ذلك الهدف يتطلب إختيار سياسة توزيع الأرباح التي تحقق التوازن بين مقدار العائد الذي يتم توزيعه على المساهمين وبين معدل النمو في الأرباح .

مزايا واهمية كل من الأرباح المحتجزة والموزعة بالنسبة للشركات:

الأرباح المحتجزة :

تعتبر الأرباح المحتجزة أحد مصدري التمويل بالملكيه وهي أقل تكلفه من إصدار الأسهم العاديه وأيضاً قد تكون مصدر التمويل الوحيد بالملكية إذا كانت الشركة تعمل في إقتصاد لا توجد فيه أسواق مالية أو ان الشركة مملوكة من عدد قليل من الأفراد ولا توجد لديهم رغبة بإدخال مساهمين جدد معهم أو ان الشركة صغيرة وجديدة وأن إمكانيات دخولها الأسواق المالية للتمويل ما زالت محددة . إن التمويل بالأرباح المحتجزة يعني ضمناً أن لدى الشركة إستثمارات رابحة وإن هذه الإستثمارات سينتج عنها أرباح أعلى في المستقبل الأمر الذي ينعكس إيجاباً على سعر السهم في السوق

الأرباح الموزعه:

تمثل الأرباح الموزعة التدفق النقدي الذي يتلقاه المساهمون كمردود ملموس على إستثماراتهم في أسهم الشركة التي يحملونها وهي تمثل دخلاً جارياً ينتظره ويتوقعه العديد من المساهمين على استهلاكهم الجاري من السلع والخدمات لذلك فإن مستوى الأرباح الموزعة وتغيرها له تأثير مباشر على سعر السهم في السوق. نستنتج مما سبق ان قرار توزيع الأرباح على المساهمين يعتبر واحداً من اهم قرارات السياسة التمويلية في الشركة أما قرار إحتجاز الأرباح فيرتبط بقرارات الإستثمار والتمويل في الشركة.

أنواع سياسات توزيع الأرباح:

هناك كثير من السياسات التي تتبعها الشركات في توزيع الأرباح من أهمها :
- سياسة الأرباح الموزعة المستقرة:

وتتمثل هذه السياسة بان تقوم الشركة بدفع ارباح موزعة ذات قيمة مستقره وتسمح لمعدل توزيع الارباح بالتقلب تبعاً لتغير ارباح الشركة . إن سياسة توزيع الارباح المستقرة تعني ان الشركة لا تعتمد إلى زيادة الارباح الموزعة على المساهمين كلما ازدادت ارباحها , لان هذا يعني إلزاماً ضمناً من إدارة الشركة بالمحافظة على هذا المستوى الأعلى من الأرباح الموزعة الذي قد لا تبرره احتمالات إنخفاض ارباح الشركة مستقبلاً . وايضاً تعني هذه السياسة ان الشركة لا تعتمد إلى خفض الارباح الموزعة كلما إنخفضت أرباح الشركة , فالشركة قد تنخفض أرباحها في سنة ما ولكنها تستمر بتوزيع الارباح على المساهمين بالقيمة المعتادة , إلا إذا اعتقدت الإدارة ان الانخفاض في الارباح ناتج عن اسباب جوهرية تتعلق بالوضع الإقتصادي العام . ونجد في الواقع ان كثير من الشركات تتبع سياسة توزيع ارباح مستقرة وذلك للإعتقاد بان المساهمين عامة يفضلون ذلك وبالتالي يكون لهذه السياسة تأثيراً ايجابياً على سعر سهم الشركة في السوق.

- سياسة الفائض:

وفقاً لهذه السياسة تقوم الشركة باحتجاز الأرباح وإعادة استثمارها مرة أخرى كلما كانت لديها مشروعات استثمارية تحقق معدل عائد أعلى من الذي يحققه حملة الأسهم عند قيامهم باستثمار أموالهم بانفسهم. ويترتب على تطبيق هذه السياسة تذبذب مقدار العائد النقدي الذي يتم توزيعه على المساهمين من عام لآخر تبعاً لدرجة توفر المشروعات الاستثمارية التي يمكن تمويلها عن طريق الأرباح المحتجزة ففي حالة عدم توفرها تقوم الشركة بتوزيع الأرباح كعائد نقدي للمساهمين. وفي ظل تطبيق سياسة الفائض فإن الشركات التي تتميز بمعدلات نم مرتفعة هي التي تلجأ إلى احتجاز الأرباح لتمويل مشروعات التوسع بينما الشركات ذات معدلات النمو المنخفضة فتقوم بتوزيع الجزء الأكبر من أرباحها كعائد نقدي على المساهمين نظراً لعدم الحاجة لإعادة استثمار تلك الأرباح.

- سياسة توزيع نسبة ثابتة من الأرباح:

تعتمد هذه السياسة على توزيع نسبة مئوية ثابتة من الأرباح كعائد نقدي على المساهمين. ونسبة لتذبذب الأرباح من عام لآخر فإن العائد النقدي الذي يتم توزيعه على المساهمين سوف يتذبذب أيضاً وفقاً لهذه السياسة. ولتجنب الآثار السلبية الخاصة بتذبذب مستويات العائد النقدي على أسعار الأسهم، فإن نسبة التوزيع التي يتم إختيارها عند تطبيق تلك السياسة تمثل متوسط النسبة المستهدفة التي تسعى الشركة إلى تحقيقها في الأجل الطويل وليست النسبة التي التي يتم الإلتزام بها بصورة قاطعة كل عام. ويعني ذلك إمكانية تجاوز تلك النسبة من عام لآخر تبعاً للظروف التي تمر بها الشركة وللحد من حدوث مثل هذا التجاوز يتم إختيار بعد دراسات مستفيضة لمستويات الأرباح المتوقعة خلال الأعوام القادمة

- توزيع مقدار نقدي منخفض مع إضافة مبلغ آخر في سنوات الرواج:

-تتمثل هذه السياسة في ان تلتزم الشركة بتوزيع مقدار نقدي منخفض كعائد على المساهمين بصورة منتظمة كل عام مع إمكانية توزيع مقدار نقدي آخر كعائد إضافي يتم توزيعه في السنوات التي تزداد فيها أرباح الشركة بصورة كبيرة ، ويرى مؤيدوا هذ السياسة ان توزيع هذا العائد الإضافي في سنوات الربحية المرتفعة يساعد الشركة على تجنب إعطاء المساهمين إنطباعاً وهمياً بان الزيادة في الأرباح زيادة دائمة يمكن الإعتماد عليها بصر مستديمة. وعند إتباع هذه السياسة يمكن ان تم تقوم الشركة بزيادة العائد النقدي الذي يتم تويجه كل عام ذلك بعد أن تتأكد إدارة تلك الشركة بأن مستويات الأرباح خلال السنوات القادمة سف تسمح لها بتغطية هذا المستوى الجديد من العائد النقدي السنوي .

إجراءات توزيع الأرباح:

-يقوم مجلس إدارة الشركة في شركات المساهمة بإقتراح تحديد الأرباح الموزعة على ضوء تقييمه لأداء الشركة الحالي والمتوقع . وعادة لا تتغير قيمة الأرباح الموزعة كثيراً عن السابق إلا إذا كانت هناك دلائل تشير إلى تحسن أو تدني جوهرى في ربحية الشركة وانه سيستمر في المستقبل . أما الإجراءات المتبعة في توزيع الارباح على المساهمين فهي مبنية على اربعة تواريخ هامة هي : موعد الإعلان عن توزيع الأرباح , موعد فقدان حق الارباح الموزعة في السهم , موعد اسماء المساهمين في السجلات : وموعد الدفع

موعد الإعلان عن توزيع الأرباح : بعد إنعقاد إجتماع مجلس الإدارة بخصوص توزيع الارباح يعلن في بيان رسمي يوضح فيه تاريخ الإجتماع وسياسة توزيع الارباح للفترة المعنية لحملة الاسهم المسجلين حتى تاريخ محدد وتاريخ دفع هذه التوزيعات من الارباح
تاريخ تسجيل حاملي الأسهم :

-موعد فقدان حق الارباح الموزعة في السهم :يوضح عرفاً تقليدياً يوضح ان الحق في توزيع الارباح يظل مرتبطاً بحامل الاسهم حتى قبل أربعة ايام على تاريخ تسجيل حاملي السهم وفي اليوم الرابع قبل تاريخ التسجيل , نجد ان الحق في توزيع الارباح لا يكون من نصيب حامل الاسهم الجديد . والتاريخ الذي تنفصل فيه التوزيعات عن الاسهم المباعه يسمى بتاريخ انفصال حق مشتري السهم في التوزيعات

-ترسل الشركة فعلاً شيكات لحاملي الاسهم العادية في التاريخ المحدد للدفع بموجب الإعلان.

توزيعات الأرباح في صورة أسهم : (أسهم المنحة)

في بعض الأحيان تقوم الشركات بتوزيع العائد على المساهمين على صورة أسهم إضافية بدلاً من الصورة النقدية وهذا ما يعرف باسم المنحة وفي هذه الحالة يحصل كل مساهم على عدد من الأسهم الإضافية وفقاً لعدد الأسهم التي يمتلكها قيل الإعلان ع تلك التوزيعات ويعود قيام الشركة بتوزيع العائد على صورة أسهم إلى عدة أسباب رئيسية وهي:

1-الرغبة في توسيع قاعدة ملكية الشركة حيث يقوم بعض المستثمرون ببيع الأسهم الإضافية التي يحصلون عليها كعائد إلى مستمرون جدد مما يوسع قاعدة ملكية الشركة.

2-الرغبة في تخفيض سعر السهم بغرض جذب كثير من المستثمرين الذين لا يستطيعون شراء السهم إلا عند انخفاض سعره إلى مستويات مناسبة ويتأتى هذا من خلال هذه التوزيعات التي تؤدي إلى زيادة عدد أسهم الملاك مما يؤدي إلى انخفاض نصيب كل سهم من أصول الشركة ما يترتب عليه انخفاض سعر السهم بالسوق.

3-إمكانية زيادة العائد النقدي الذي يحصل عليه المستثمرون مستقبلاً وذلك نظراً لان عدد الأسهم التي يمتلكها كل مستمر سوف يزداد نتيجة القيام بتوزيعات العائد على صورة أسهم.

عند توزيع الأرباح في شكل أسهم فإن الشركة تقوم بتخفيض رصيد الأرباح المحتجزة بمقدار القيمة السوقية للأسهم الإضافية التي تم توزيعها على المستثمرين مع القيام بزيادة أرصدة العناصر الأخرى لحقوق الملكية بتلك القيمة

شركة قطر للسينما وتوزيع الافلام
شركة مساهمة قطريه (ش . م . ق . ع)

سياسة توزيع الأرباح

وطبقا لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة يتم توزيع الأرباح على النحو التالي :

اولا- يقتطع سنويا من الأرباح غير الصافية نسبة مئوية يحددها مجلس الإدارة لاستهلاك موجودات الشركة او التعويض عن نزول قيمتها ، وتستعمل هذه الأموال لشراء المواد والآلات والمنشآت اللازمة أو لإصلاحها ولا يجوز توزيع هذه الأموال على المساهمين.

ثانيا - توزع الأرباح الصافية على النحو التالي :-

١- يقتطع سنويا عشرة في المائة من الأرباح الصافية تخصص لحساب الاحتياطي القانوني ويجوز إيقاف هذا الاقتطاع اذا بلغ الاحتياطي ٥٠% من رأس المال المدفوع ، واذا قل الاحتياطي القانوني عن النسبة المذكورة وجب إعادة الاقتطاع حتى يصل الاحتياطي الى تلك النسبة ، ولا يجوز توزيع الاحتياطي القانوني على المساهمين ، وانما يجوز استعمال ما زاد منه على نصف رأس المال المدفوع في توزيع أرباح على المساهمين تصل الى ٥% في السنوات التي لا تسمح فيها أرباح الشركة بتأمين توزيع هذا الحد .

٢- يقطع جزء من الأرباح تحدده الجمعية العامة لمواجهة الالتزامات المترتبة على الشركة بموجب قوانين العمل .

٣- يجوز للجمعية العامة ، بناء على اقتراح مجلس الإدارة ، أن تقرر اقتطاع جزء من الأرباح الصافية لحساب احتياطي اختياري ، ويستعمل هذا الاحتياطي في الوجوه التي تقررها الجمعية العامة .

٤- يقطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها ٥% للمساهمين على الأقل عن المبلغ المدفوع من قيمة الأسهم على أنه إذا لم تسمح أرباح سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين التالية .

٥- يخصص بعد ما تقدم من الباقي ما لا يزيد عن ١٠% من الربح الصافي بعد استئزال الاستهلاكات والاحتياطيات والربح الموزع وفقا للفقرة السابقة ، وذلك لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة .

٦- يوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين كحصة إضافية للأرباح أو يرحل بناء على اقتراح مجلس الإدارة ، الى السنة المقبلة ، او يخصص لإنشاء مال احتياطي او مال للاستهلاك غير العاديين .

رابعا - تدفع حصص الأرباح الى المساهمين في المكان والميعاد اللذين يحددهما مجلس الإدارة بشرط الا يجاوز شهرا من تاريخ قرار الجمعية العامة بالتوزيع .